جاك سوستال و سياسته الإدماجية في الجزائر

الأستاذ نايت قاسي إلياس / المدرسة العليا للأساتذة

الأستاذ أعراب مراد / جامعة الجزائر02

جاء حدث اندلاع ثورة نوفمبر 1954 في ظرف كان فيه رئيس الحكومة الفرنسية بيير ماندس فرانس (P. Mendes France) مثقلا بمشاكل المستعمرات في الهند الصينية و تونس و المغرب الأقصى و حاول أن يواجه الوضع الجديد في الجزائر بالعودة إلى سياسة الإصلاحات كتعبير منه عن استعداد الحكومة لإحداث تغييرات و الرد على من حمل السلاح من الجزائريين و لأجل ذلك رأى رئيس الحكومة أن سياسة التغيير تقتضي كذلك تغيير الرجال و بالتالي ضرورة استقدام مسؤول جديد للجزائر لأن الوالي العام روجي ليونار أثبت محدودية سياسته في الجزائر و قد برهن عن عجزه في إفشال اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954.

و لعل ما يجب إثارته في هذا السياق هو طبيعة المهام الّتي أسندت إلى هذا الوالي العام الجديد، هل أنّها اقتصرت على تفعيل هذه الإصلاحات الّتي طال الحديث عنها منذ سنوات ؟ ثم من هو هذا "الرجل الجديد" و كيف نظرت إليه جماعات المستوطنين الفاعلة في الجزائر و قد عين من طرف حكومة أطاحوا بها و برئيسها ، و مع ذلك استبقى في المنصب من طرف الحكومة الجديدة برئاسة ادغار فور (Edgar Faure) ؟ و أخيرا هل حقا أن الوالي العام الجديد جاء ليطبق سياسة الإصلاحات أم أنه أقدم على إجراءات أخرى ؟

التعريف بجاك سوستال (Jacque Emile Soustèlle) [1]:

اسمه الحقيقي ابن سوسان (Ben Soussan) من أصل يهودي، ولد في مونبليه (Montpellier) من عائلة عمالية، درس علم الأجناس و تخصص في أمريكا اللاتينية [2]، مثقف يساري تحالف مع ديغول عام 1940، نصب محافظا وطنيا للإعلام في 1942 ثم مديرا عاما للمخابرات و محاربة التجسس في 1943-1944 ثم بعدها وزيرا مكلفا بالحكومات المؤقتة، شغل منصب أمين عام لتجمع الشعب الفرنسي (R.P.F) الذي كان أحد مؤسسيه (1947-1951) انتخب نائب ديغول في 1951 ثم عين حاكما عاما للجزائر في 25 جانفي 1955 غير أنه لم يلتحق بمنصبه إلا في 15 فيفري بعد تزكيته من طرف ادغار فور.

سوستال من أنصار الاندماج الاقتصادي، كان مناصرا للقمع و مناهضا لكل حوار مع جبهة التحرير الوطني و هو ما أكسبه شعبية كبيرة لدى الاتحاد من أجل انتقاد و تجديد الجزائر الفرنسية (USRAF) و حينما تولى ديغول مقاليد الحكم نصب وزيرا للإعلام في جويلية 1958 ثم بعدها وزيرا منتديا مكلف بالمقاطعات الصحراوية في جانفي 1959 و بصفته مناهضا لكل خطوة ترمي للاستقلال الذاتي للجزائر استقال من منصبه في فيفري 1960 ثم لجأ إلى ايطاليا عام 1961 عاد إلى فرنسا بعد صدور قانون العفو الشامل في 1968 و انتخب نائبا عن الرون (1973-1978) [3] ، و استأنف سوستال ابحاثه الجامعية بحيث ألف عددا من الكتب و الدراسات حول حضارة الأزتيك في المكسيك و أخرى تناول فيها مساره السياسي و سرح مساعيه في الجزائر و كان أشهر ما كتب عن الجزائر كتاب "الجزائر المحبوبة و المتألمة"، « Aimée et souffrante Algérie » 1956 أي مباشرة بعد انقضاء عهدته حيث عرض فيه تجربته كوالي عام و أهم ما ميز فترة حكمه.

توفي جاك سوستال في 07 أوت 1990[4]و من أبرز مؤلفاته:

- Le drame algérien et la décadence française 1957.
- Algérie, le chemin et la paix, 1960.
- L'espérance trahie 1958-1962.

تعيين سوستال في الولاية العامة :

بعد أن تقرر إجراء تغيير الوالي العام في الجزائر و البحث عن خليفة لروجي ليونار وقع اختيار رئيس الحكومة ماندس فرانسوا على جاك سوستال و هو الرجل الأنسب و الأجدر في نظره ، سيما و أنه من نفس التيار السياسي لماندس (أي من اليسار) [5] و كلف هذا الأخير وزيره للداخلية فرانسوا ميتران (François métérrand) ليتصل بسوستال و تم اللقاء بين الرجلين و عرض خلاله وزير الداخلية على جاك سوستال منصب الولاية العامة في الجزائر و استعجله في اتخاذ قراره الأخير يتسنى لمجلس الحكومة مناقشة العرض في اليوم الموالي.

و استفسر سوستال في حواره مع ميتران عن السياسة الجزائرية التي تنوي الحكومة اتباعها فأكد له الوزير مبادئ هذه السياسة و التي لخصها في النقاط التالية:

- مكافحة التمرد مع تفادي أي ضعف أو إفراط في نفس الوقت.
- إعداد خطة الإصلاحات.

– الحفاظ على الجزائر في إطارها الفرنسي دون أي تخاذل.

– التعجيل في إجراء "ترقية المسلمين إلى الوظائف و المسؤوليات" و الذي بدء فيه من قبل.

و ختم ميتران حديثه مع سوستال قائلا له: "ان الحكومة ستضع ثقتها فيك للتفكير و العمل" و يذكر سوستال أنه : "أمام ذلك، لم أجد ما يبرر رفضي لهذه المسؤولية" [6] و توصل الرجلان في النهاية إلى اتفاق يتمحور حول تحسين أوضاع الجزائريين مقارنة بأوروبي الجزائر، و إعادة تنظيم الإدارة الجزائرية، إضافة إلى إجراء "عملية تطهير" لشرطة الجزائر و هو الإجراء الذي كان عاملا آخر في التعجيل بسقوط حكومة ماندس فرانس و قد أسر هذا الأخير لسوستال بأنه "سيكون وحيدا هناك" و نصحه أن يختار رجاله و مساعديه بدقة و حرص شديدين، و بعد اطلاع مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة بير ماندس فرانس على الاقتراحات التي قدمها وزير الداخلية فرانسوا ميتران أصدر بيانا بتاريخ 25 جانفي 1955 يتضمن تعيين السيد جاك سوستال واليا عاما على الجزائر و كذا قرار دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا. و تم عرض هذه الإصلاحات للمناقشة و المصادقة عليها في 2 فيفري 1955 على المجلس الوطني الفرنسي، و عرفت هذه المناقشات خلافات حادة، و قد حاول ماندس فرانس في خضم هذا الجو المشحون بالخلافات و الصراعات السياسية أن يدافع عن مشروعه و حكومته قائلا أن الإصلاحات تهدف في مضمونها إلى خنق الثورة لمسلحة قبل استفحالها، و أنها مناورة و مراوغة لتهدئة الجماهير الجزائرية، و مع ذلك قاد المستوطنون حملة معارضة شرسة ضده مركزين على تدهور الأوضاع العسكرية في الجزائر و متهمين إياه بالتخاذل و محاولة التفاوض مع الثوار الجزائريين مثلما تفاوض مع التونسيين و اعتبروه واهبا للاستقلالات و مخربا للإمبراطورية الفرنسية و كان نائب عمالة قسنطينة الراديكالي ريني ماير (Réné Mayer) وراء هذه الحملة التي انتهت بسقوط حكومة ماندس فرانس في 6 فيفري 1955 و نزع الثقة منه، و هكذا وجد جاك سوستال نفسه قابعا في باريس بحيث عين من طرف حكومة تم الانقلاب عليها، و بعد الفراغ السياسي الذي دام ثلاثة أسابيع في فرنسا قام المجلس الوطني الفرنسي بتزكية ادغار فور الذي فاز بالثقة التي مكنته من الإعلان عن تشكيل حكومته يوم 24 فيفري 1955 و يذكر سوستال بأنه ارتاح لحكومة ادغار فور و لتعيين موريس بورجس مونوري (M. Bourges Maunoury) وزيرا للداخلية و هو مسؤوله الوصي[7].

و الجدير بالذكر هو أن سوستال قد أجرى لقاءا مع أدغار فور حتى قبل تزكيته من طرف البرلمان و طمأنه رئيس الحكومة الجديد بأن منصبه في الجزائر مضمون و بأن برنامج الحكومة المتعلق

بالإصلاحات الذي اقترحه ماندیس سیزکی من طرف البرلمان ثم حثه على القبول بتلك المهمة و الذهاب إلى الجزائر للشروع في العمل و تطبيق الإصلاحات[8]

الإجراءات الأولى لجاك سوستال:

جاءت تجربة سوستال في الجزائر تحمل مظهرين أو طابعين: طابع الإصلاحات و طابع التهدئة فبمجرد وصوله في منتصف فيفري 1955 و تثبيته في الولاية العامة من طرف أدغار فور، صرح أمام جمع من مستقبليه في الجزائر: "أنا جد مقتنع أن الأحداث العصبية التي نعيشها ما هي إلا أزمة تطور ... علينا أن نعرف كيف نستخلص منها الدروس و يجب أولا تشخيص كل المشاكل"، و في أول لقاء له مع الصحافة في مكتبه صرح قائلا: "مسؤوليتكم ستكون كبيرة ... لا وجود لمشكل دون حل إذا ما تناولناه بإرادة دراسته بنزاهة و بنظرة تأخذ بعين الاعتبار المنفعة العامة ... ستكون مهام التعليم، التشييد و الإعانة على حياة أفضل هي أهدافنا" [9]و في المقابل طمأن جماعة الغلاة التي اشتبهت فيه بأنه جاء للتخلص من مستعمرة الجزائر حيث القى في أول خطاب له أمام الجمعية الجزائرية "الجزائر و جميع سكانها يمثلون جزءا لا يتجزأ من فرنسا ... فرنسا لن تغادر الجزائر إلا كما تغادر مقاطعتي بروفانس أو بريتاني ... لقد حددت فرنسا خيارا و هذا الخيار يسمى الادماج (Intégration)" و لقد بقي سوستال يحرر نفس المبادئ و التصريحات إلى آخر عهدته[10]

و بمجرد وصوله أخذ سوستال يستعلم و يدرس الأوضاع بحيث عقد اجتماعا في نفس الليلة مع الأمين العام للولاية العامة موريس كوتولي و معاونيه لمناقشة الأوضاع العامة، و هكذا شخص سوستال المشكل بسرعة: سياسة الميز الاجتماعي باختلاف شروط الحياة و اللامساواة و جاء بحل أطلق عليه "الإدماج" و كان أهم سبب للثورة في نظره هي مسائل الفروق الاجتماعية و الفقر.

و أكد في تصريحاته أنه لم يأت إلى الجزائر لخوض المعارك و إعادة إثارة روح الامبريالية و الاستعمار بقوة السلاح، أو حتى لسحق نمرد شامل، لأن الأمر في نظره: "لا يحدث سوى في بعض الدواوير البعيدة و المتوحشة" و بالمقابل فهو جاء لمساعدة السكان على الحياة بعد ن أُهملوا و تُركوا لمداخيلهم المحدودة، و أنه يتعين عليه حمايتهم بيد ممدودة و إنقاذهم ببعض الإعانات المالية و عل العموم، أكد الوالي العام منذ البداية على أولوية الحكم المدني لأنه يريد: "إحلال الود و الثقة و السلام"[11]

1 سياسة التفاوض:

عندما أنهى سوستال تكوين ملفه عن الأوضاع في الجزائر، و التي وصفها بالكارثية وجد أن الادارة الفرنسية قد ردت على عمليات أول نوفمبر 1954 بقمع أعمى، انتهى بتوقيف عدد كبير من اطارات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من طرف مصالح شرطة الاستعلامات العامة (Les R.G) بلغ عددهم (2000) مناضل، زجت بهم في السجن من دون محاكمة، و قامت بخضر الحركة المذكورة في 5 نوفمبر 1954.

و قد أشار أحد أكبر مقربي الوالي العام و مساعديه و هو الرائد فانسون مونتاي (V.Montiel) على مسؤوله الأول على ضرورة مقابلة هؤلاء و الإفراج عنهم و كانت البداية مع أول مسؤول عن الثورة تم ايقافه في 14 فيفري 1955 و هو مصطفى بن بلعيد الذي كشف حواره مع الرائد مونتاي عن أهداف الحكومة الثورية و قضية الشعب الجزائري مشيرا إلى تجاوزات الجيش الفرنسي في الأوراس، بحيث طلب من مونتاي أن تسحب هذه القوات من هناك و يتم العفو عن السجناء السياسيين، و عاد مونتاي إلى الجزائر يحمل تصريحات بن بولعيد و كذا الوثائق التي كانت بحوزته إلى الوالي العام غير أن هذه الاتصالات لم تفسر عن أي نتيجة تذكر.

و كان الوالي العام و مساعديه يهدفون من وراء هذه الاتصالات إلى محاولة الكشف عن قيادة الثورة و مسؤوليها و من كان وراء تفجيرها، لأن أغلب القادة في هذه الفترة كانوا مجهولين لدى الإدارة الفرنسية.

و فكر الوالي العام في إمكانية استغلال هذه الإطارات، فكلف فانسون مونتاي بمحاولة التفاوض مع ثلاث شخصيات نافذة في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (M.T.L.D) و هي عبد الرحمن كيوان و مولاي مرباح عن المصاليين و بن يوسف بن خدة عن المركزيين و تمت اللقاءات فعلا بين الاطارات المحبوسة و الرائد مونتاي في نهاية فيفري و بداية مارس 1955، حيث أراد هذا الأخير حبس نبض كلا من بن خدة و عبد الرحمن كيوان و معرفة أفكارهما و أشار السجينين على مبعوث سوستال بأن الجهة الوحيدة المؤهلة للتحاور و التفاوض مع السلطات الفرنسية حول مستقبل الجزائر هي جبهة التحرير الوطني و مسؤوليها، و أضاف أنه إذا كانت فرنسا تنوي حقا التفاوض فعليها أن تبادر بإطلاق سراح جميع الجزائريين المحبوسين أو المحالين على الاقامات الجبرية عقب أحداث الثورة[12].

و الواقع أن سوستال كان يأمل من وراء هذه الاتصالات، أن يقحم المركزين في "قوة ثالثة" يطعن بها تمثيلية جبهة التحرير الوطني، لكن آماله خابت بعد أن رفضت هذه المجموعة الانسياق في هذا المسعى[13].

اثر فشله في التفاوض مع الاطارات واصل الرائد مونتاي عمله الاستعلامي من جانب الوطنيين و حصل على موافقة الوالي العام ليجمع عددا من الشخصيات الوطنية المعروفة باعتدالها و التي كانت تنشط في تشكيلات سياسية تقليدية أو منظمات اجتماعية في لقاء سري مع سوستال و تم ذلك فعلا بتاريخ 28 مارس 1955 في قصر الصيف (Palais d'été) مقر الولاية العامة و تعلق الأمر بأربع شخصيات و هي :

- الشيخ خير الدين، نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- الأستاذ (المحامي) و قواق أحد مقربي مصالي الحاج.
- الدكتور أحمد فرنسيس،مسؤول في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و الذراع الأيمن لفرحات عباس[14].

خلال اللقاء أثار الشيخ خير الدين انتباه الوالي العام إلى القانون حالة الطوارئ الذي تمت المصادقة عليه و الذي يمكن أن يكون بداية لتجاوزات جديدة، و أشار أحمد فرنسيس إلى أنه لا يمكن اقرار سياسة التهدئة إلا عن طريق الإفراج عن السجناء السياسيين و العودة إلى حرية التعبير، و اقترح سوستال في الأخير على هذه الشخصيات أن تؤسس "تجمعا وطنيا شرعيا" و "عقلانيا" يمكن للحكومة أن تتفاوض معه[15].

و يبدو أن قيادة جبهة التحرير الوطني ممثلة في شخص عبان رمضان كانت على علم بهذه الاتصالات و المفاوضات و ما منشور الفاتح أفريل 1955 الذي حرره عبان إلا دليلا على ذلك ، إذ رأى أنه من المستحيل إفشال هذه الإستراتيجية و إحباط المحاولة، إذ جاء في هذا المنشور "إننا نحذر من الذين يبثون الشك و الغموض و نتحد بكل من يلجأ إلى الكذب لتضليلك عن سبيل الصواب، إن محكمة جيش التحرير الوطني وفية تحكم بلا رحمة و لا شفقة على الخونة و على أعداء الوطن..."[16]

من جهة أخرى كان فرحات عباس و منذ قدوم سوستال، يعمل على إقناع زملائه في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بضرورة منح الوالي العام الجديد فرصة لتطبيق الإصلاحات التي روج لها، غير أنه أبدى تحفظه هو الآخر بعد أن أحسن بأن مواقفه صارت هشة، ذلك أن أعضاء حركته واجهوه و اتهموه بـ"المماطلة" مما جعله يصرح في 25 فيفري 1955 بالبليدة بأنه ضد "الإدماج" و أعلن عن تضامنه مع

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المحلية، ثم قال أمام وسط من مقربيه بأن "الاتحاد في مرحلة الاحتضار"[17]

و مع ذلك لم يجد عباس مانعا من مقابلة الوالي العام و إجراء حوار ثنائي معه، رغم أن هذا الاخير استاء من تصريح الاتحاد في 27 مارس 1955 خلال اجتماع له بالعاصمة، و هو التصريح الذي كرره خلال عدة أسابيع – بحيث قال أنه "يمد يده لإخوانه في الحزب السري" مضيفا "بالأمس، لم أكن أوافق أخي، و كل واحد كان يشتغل من جانبه، أما اليوم، فهذا الأخ المسجون، و من واجبي مساعدته" و تم اللقاء بين الرجلين في سرية تامة يوم 2 أفريل 1955 و قد اختار سوستال هذا الظرف بالذات ليقترب من عباس بطريقة دبلوماسية و سرية.

و يذكر فرحات عباس أنه صرح يومها للوالي العام قائلا: "كلنا فلاقة سيدي الحاكم، فالشجعان حملوا سلاحهم، و الأقل شجاعة هم في ديوانك يواجهونك ... " و أردف قائلا: "هل تظنون أن إلغاء النظام الاستعماري سيتم بسهولة تامة بمجرد تطبيق سياسة الادماج، بدلا من تأسيس دولة جزائرية عصرية و ديمقراطية، يسخر فيها القانون لحماية المجموعتين؟ ... إن الكولون لن يقبلوا أبدا التنازل عن ذرة واحدة من امتيازاتهم، و لا المساواة مع العرب..."

و بعد ذلك اقترح فرحات عباس على الوالي العام التفاوض مع كلا من مصطفى بن بولعيد و رابح بيطاط الموقوفين[18].

لكن سوستال أخطأ التقدير هذه المرة لأن فرحات عباس كان قد وضع قدما في الجانب الآخر، و انتهت هذه الاتصالات إلى ما ألت إليه مفاوضاته مع باقي الشخصيات سيما و أن عباس لم يعد يمثل الشيء الكثير في الجزائر و في أوساط الجماهير [19]) و على العموم فإن هذه المفاوضات التي تواصلت إلى غاية شهر ماي من سنة 1955 انتهت إلى دون نتيجة و كان المفاوضون الجزائريون يرغبون في الحصول على بعض الحقوق و الضمانات اللازمة لتحقيق الإصلاح الذي أعلن عنه سوستال، و تأكدت الإدارة بعد المفاوضات هذه أن البيانيين و العلماء لم يعودوا يمثلون شيئا في الأوضاع الجديدة، و عليه توقفت المفاوضات و التجأ الوالي العام إلى سبيل آخر غير التفاوض ليجده في المجهود الحربي.

2 السياسة القمعية لسوستال:

أعلن سوستال منذ خطابه الأول أمام الجمعية الجزائرية عن ضرورة "مكافحة الإرهاب" و حذر الأوروبيين من كل إفراط قائلا: "التهدئة هي واجبنا الأول ... و خصم المجموعتين خصم واحد لا ينبغي أن يكون بينهما اشتباه و لا خوف، فلنحذر السقوط في الحلقة اللامتناهية من الخرف و العنف"[20]

و سيدلي الوالي العام طوال وجوده في الجزائر بعدة تصريحات في مختلف أنحاء البلاد يؤكد فيها بأن فرنسا قد أدركت أهمية الجزائر، و لذلك فهي مستعدة للذهاب إلى أبعد الحدود من أجل الحفاظ عليها، و جاءت إجراءاته تجاوبا مع اهتمامات توفير الأمن للسكان باستعمال الوسائل العسكرية المكثفة، و الاعتماد على الجيوش الإفريقية، التي تتقن استعمال نفس الأسلحة و الأساليب التي يقاتل بها رجال المقاومة [21]. و توالت الإجراءات و القرارات و القوانين في الجزائر و هو يتقن جيدا أساليب القمع.

أ -إعلان قانون حالة الطوارئ:

يعتبر قانون حالة الطوارئ أخطر إجراء أقدم عليه الوالي العام في الميدان الأمني و العسكري بحيث صدر بتاريخ 19 ماس 1955 بيانا عن وزارة الداخلية يتضمن إعلان حالة الطوارئ، و هو إجراء قانوني جديد، أصدرته السلطات تجنب للجوء إلى حالة الحصار التي يحث عليها الدستور عند قيام حرب أو تمرد للجيش[22].

و قد عرف مشروع هذا القانون مناقشات طويلة في البرلمان الفرنسي و تأخر تطبيقه بسبب معارضة البعض و اختلافهم حول المسألة، و خاصة خلاف "أدغار فور" مع "ماندس فرانس" و عمل سوستال على شرح السياسة التي كان ينوي انتهاجها بفضل تطبيق هذا القانون إلى جانب الدعم المالي و الإصلاحات، و هي السياسة التي لخصها في عبارة "سياسة الثقة و الأخذ بعين الاعتبار" و لقي المشروع أكبر معارضة من طرف نواب عمالة قسنطينة لأن الحركة الثورية استفحلت هناك، و أخذت في الظهور تدريجيا في منطقتي القبائل و الوسط.

و في الأخير صودق على قانون حالة الطوارئ بـ 379 صوتا مؤيدا و مقابل 219 صوتا معارضا،و في 01 أفريل 1955 صادق مجلس الجمهورية على قرار البرلمان و صار التّ[illegible] 2 أفريل 1955[23].

فور ذلك قاد ريني ماير (R. Mayer) حملة معارضة ضد هذا القانون واصفا إياه على أنه "نصف إجراء" و غير مجدي، و كان يأمل مع جماعته من كبار المستوطنين في إصدار "حالة الحصار" تسمح بتركيز جميع السلطات المدنية و العسكرية في يد واحد تمكنهم من اتخاذ "الإجراءات الضرورية" سواء تعد حلا وسطا بين الحالة العادية حيث تحترم فيها جميع الحريات و حالة الحصار التي تستوجب حل الهياكل الإدارية لأنها تحول الحكم إلى السلطات العسكرية، غير أن تطور الأحداث أكد بأن حالة الحصار هذه لم تختلف كثيرا عن حالة الحصار لأنها تتضمن إجراءات تقضي على الحريات الفردية و من بين هذه الإجراءات[24]:

- النفي و الإقامة الجبرية
- تفتيش المنازل بالليل و النهار.
- مراقبة الصحافة و النشاطات الثقافية.
- إحلال القضاء العسكري محل القضاء المدني في بعض الحالات.

و تنص المادة الأولى من قانون حالة الطوارئ على أن الإجراء الجديد "يمكن تطبيقه على كل أو جزء من تراب الوطن الأم و الجزائر، أو عمالات ما وراء البحار و يكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم نتيجة اضطراب الأمن العام، أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعها و خطورتها".

القسم الثاني من القانون يقيم حالة الطوارئ على التراب الجزائر لمدة ستة أشهر و يطبق حسب مرسوم 06 أفريل 1955 في مقاطعات تيزي وزو، باتنة و تبسة [25]و قد اعتمد الإبهام في تحرير نص هذا القانون حتى يتسنى للسلطات ممارسة الاضطهاد في كل ناحية يمكن أن تظهر فيها تحركات الثوار.

و قد صدر بتاريخ 07 أوت 1955، قرار بتمديد حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر أخرى و مددت إلى كامل التراب الجزائري بقرار 28 أوت 1955 بعدما شهدته منطقة الشمال القسنطيني من هجومات و عمليات في 20 أوت 1955.

و سمح هذا القانون للإدارة و الجيش بارتكاب عدة تجاوزات و خرق بعض مواده كالمادة السابعة التي تمنع تحويل المحالين على ما سمي بـ "مراكز الإقامة" إلى محبوسين في محتشدات، لكنه ساهم أيضا في

توسيع المد الثوري أكثر من احتوائه، كما سمح قانون حالة الطوارئ للوالي العام ليفرض الرقابة على الصحافة ابتداءا من 22 أفريل 1955. [26]

ب – إقامة المحتشدات (مراكز الإقامة):

كان من بين الإجراءات التي صاحبت إقرار حالة الطوارئ في الجزائر إقامة المحتشدات و التي جاء أمر إنشائها في المادة السابعة (7) من وثيقة القانون و تشير إلى أنه "بإمكان وزير الداخلية في جميع الحالات، و الوالي العام في الجزائر أن ينفيا إلى أي دائرة ترابية أو إلى مكان محدد، كل شخص يبدو نشاطه خطيرا على الأمن و النظام العام" [27] و تم اختيار المناطق النائية لتأسيسها، حتى يقطع الاتصال بالأشخاص المجبرين على الإقامة فيها، و قد تأسس أول محتشد أو مركز إقامة بالمسيلة في منطقة شبه صحراوية و خالية من السكان، حيث تم حشد حوالي ست مئة (600) رجل في ظرف شهر واحد، و جاء في التقارير أنه من بين 200 شخص موقوف يوجد 160 لم يرتكبوا أي فعل[28].

و في 7 جويلية 1955 صدر مرسوما آخر ينص على أن "المراكز المهيأة لتوفير الإقامة و التغذية للأشخاص المعنيين في قانون 03 أفريل 1955، يوضعون تحت سلطة حاكم المقاطعة أو قائد الاقليم حيث يقيم ... و لا يسمح بالإقامة في المحتشدات سوى للأشخاص الموضوعين في حدود المحتشد..." و يشير ذات المرسوم إلى أن كل شخص يتجاوز حدود [29]المحتشد سيعرض نفسه لمتابعات قضائية بتهمة الإخلال بقانون 1955.

و رغم كل ما ورد في وثيقة القانون و المرسوم المذكور، إلا أن ذلك لم يمنع من تحويل هذه المحتشدات إلى معسكرات، و مع ذلك كانت النتائج المرجوة منها من طرف الإدارة الاستعمارية عكسية لأن المحتشدات تحولت إلى مراكز لنشر مبادئ و أهداف جبهة التحرير الوطني، و لعبت فيها العناصر المسيسة دورا هاما في التوعية و شرح القضية الوطنية.

أما الوالي العام الذي أمر بإقامة المحتشدات في عمالة قسنطينة، فإنه قد حسن علاقته مع الغلاة المستوطنين، و كبر في أعين جماعات الضغط في العاصمة بعدما كانوا يلقبونه بـ "حاكم العرب" سيما بعد أن بدأت انتقادات اليسار له منذ أفريل 1955[30].

3 مبدأ المسؤولية الجماعية:

إلى جانب الترتيبات التي وضعتها الولاية العامة و الحكومة الفرنسية وافقت هذه الأخيرة على تطبيق مبدأ "المسؤولية الجماعية" و منح التفويض المطلق للقادة العسكريين لفرض هذا المبدأ كل على طريقته، فالجنرال شريال يفسره بأنه يعني إلقاء القبض على جميع رجال القرية و الزج بهم في المحتشدات إذا قام المجاهدون بأي عمل تخريبي على مقربة من تلك القرية ثم يسجنون بعد دفعهم غرامات و إعادة إصلاح ما خرب، أما الجنرال بوفر (Beauffre) فكان يرى أنه يجب هدم القرية بأكملها في حالة ما إذا أعدم جندي فرنسي واحد في تلك القرية.

و لم يتردد سوستال من جانبه في تدعيم و تشجيع مثل هذه الإجراءات إذ صرح في أحد الاجتماعات قائلا: "أنا موافق على تحميل المسؤولية للسكان المتواطئين: إجبارهم على الإصلاح و التعويض، و إن لم يكن لديهم مالا، نرغمهم على الأشغال، و علينا مصادرة مواشي و أملاك المتمردين ... [31]"

و كانت حالة الطوارئ و إجراءاتها المرافقة ترمي جميعها إلى خلق حالة من الصدمة النفسية، و محاولة عزل الثورة عن الجماهير، غير أن التجارب العديدة كشفت بأن السجون و المعتقلات و المحتشدات كانت مراكز جيدة للتكوين السياسي و نشر الوعي حتى أن معظم المعتقلين و بمجرد الافراج عنهم التحقوا بجبهة التحرير الوطني و جيشها. [32]

4 طلب الإمدادات العسكرية:

في مطلع شهر ماي أخذت معالم سياسة سوستال في الجزائر ترتسم و تبرز مع تطور أحداث الثورة، إذ أكد في منتصف هذا الشهر أن "الإدماج هو رفض الاستقلال" و صرح وزير الداخلية موريس بورجس مونوري في ندوة صحفية يوم 13 ماي أنه "لا حاجة لفرنسا أن تبحث عن محاورين لها في الجزائر، فلا وجود لمحاور لها سواء في الداخل أو الخارج، و الجزائر عبارة عن ثلاث عمالات فرنسية"[33]

هذا التصريح كان يعني استبعاد كل امكانية للتفاوض مع قيادة جبهة التحرير الوطني، و تأكيد لسياسة القمع، إذ واصل بورجس مونوري تصريحه قائلا: "القمع سيكون دون هوادة ... و لا تفاوض فسوستال موافق على الحرب و هو تحت الحماية"[34]

و على الرغم من الترتيبات و الإجراءات المختلفة و الإمكانيات الحربية المسخرة لخنق الثورة و كذا صعوبة التسليح عند جبهة التحرير الوطني إلا أن التقارير المتشائمة للقادة العسكريين و التي بعثوا بها إلى الحكومة لم تتوقف و كانت تدل على أن العمليات الثورية كانت تزعزع الإدارة الاستعمارية و تجعلها في حالة استنفار، هذه التقارير كانت تهدف دون شك إلى دفع الحكومة في باريس للاستجابة لكل الطلبات المتعلقة برفع ميزانية الحرب و عدد المقاتلين و سن قوانين جديدة من شأنها أن تخنق الثورة في المهد[35].

و كان سوستال من جانبه يراهن على ما يسميه بـ"القمع الرسمي" بالاعتماد على قوات الجيش و كذا إعادة الثقة للجماهير.

لكن القمع الذي أراد الوالي العام أن يطبقه لم يكن ليتم بتلك القوات "الضئيلة" التي كانت بحوزته في الجزائر و التي لم تتجاوز في أول نوفمبر 1954 حدود الـ 49700 جندي لتصل في الفاتح من فيفري 1955 إلى حوالي 83400 جندي و عليه اغتنم سوستال أول فرصة أتيحت له ليثير انتباه الحكومة في باريس إلى ذلك، إذ تلقى في 12 ماي 1955 برقية من وزير الداخلية بورجس مونوري يقترح عليه إمكانية توسيع إجراءات القمع المطبقة في الأوراس إلى منطقة الشمال القسنطيني، ورد سوستال على وزيره بتقرير يذكر فيه أن عدد أفراد الجيش قليل: "و أن القوات المتوفرة لديه في الجزائر بصفة عامة غير كافية للقيام بمبادرة فعالة و نظرا لنفاذ الاحتياط فإنه يستحيل القيام بتوسع في المراكز الثائرة، خاصة في منطقة القبائل الصغرى"، و طلب إمداده بمئة ألف (100000) جندي و في أقرب الآجال، و سرعان ما تلقى سوستال ردا سريعا على طلباته من الوزير حيث تقرر رفع عدد أفراد الجيش إلى مئة ألف جندي بعد أن تم استقدام وحدات من ألمانيا و تونس و إعادة استدعاء جنود الفيلق الأخير بالجزائر و وعد سوستال بطائرات عمودية[36].

و بعد أن لاحظ سوستال أستياء الرأي العام الذي يئس من النتائج الهزيلة لإجراءاته قرر أن يحقق انتصارات عسكرية هامة خصوصا بعد أن بدأت الصحف في الجزائر تصعد يوميا من خطورة الأوضاع، و بدأ الوالي العام اجراءاته بتعويض الجنرال شريال بالجنرال لوريلو، ثم نظم استعراضا عسكريا بمناسبة وصول الإمدادات العسكرية إلى ميناء العاصمة حيث انزلت الدبابات و الشاحنات المدرعة الثقيلة، كما وصلت "الوحدة الحديدية الثانية للمشاة" بقيادة الجنرال بوفر و التي وجهت ضربات قوية للثورة في منطقة القبائل[37].

كما أعاد سوستال تنظيم قوات "القوم" التي أسسها سابقه روجي ليونار و منحها إطار قانونيا و أطلق عليها اسم "الفرق المتنقلة للشرطة الريفية" (G.M.P.R)[38] و هي تتكون أساسا من عناصر مسلمة، بحيث

تشكلت 37 فرقة في ظرف أشهر قليلة تمركزت أحد عشر (11) منها في جنوب قسنطينة و هي المنطقة التي كانت تحت قيادة الجنرال برلانج (Parlange) [39] ، و هذا الأخير استقدم معه الطوابير المغربية المعروفة بقتالها الشديد و معرفتها الجيدة بالجبال و تحررت أيضا "الوحدة الرابعة عشر للمشاة" بقيادة الجنرال لافو (Lavand) بعد تسوية وضعية تونس و تمركزت هذه المجموعات منذ شهر أفريل في الشمال القسنطيني.

و قد حصل الجنرال بارلانج على اصلاحيات فوق العادة في منطقة الأوراس، و كلف بقيادة جميع العمليات المدنية و العسكرية لإعادة النظام، و تم اقحام الجيش في العمل الاجتماعي و المدرسة و المصالح الطبية طبقا للقرار الحكومي لـ 30 أفريل 1955 و الذي دشن ما اصطلح عليه بـ"سياسة التهدئة" و في هذا الإطار تأسس ما عرف بـ "مناطق التهدئة (Zones de pacification)" و التي جزأت إلى وحدات سميت مصالح الإدارة المتخصصة (S.A.S).

و وجه بارلانج تقريرا عسكريا سريا في 22 جويلية 1955 إلى الوالي العام يطالب فيه بضرورة تحويل عدد من القادة [40]بسرعة ، و تدعيم الحكام، كما اقترح حشد عائلات الثوار في مراكز إقامة، و كذا حجز و مصادرة أملاك "الفلاقة"، إضافة إلى دعم وسائل الاتصالات و تخصيص مبالغ مالية للبحث عن المعلومات، و في هذا المجال تم تزويد المصالح الأمنية بـ 300 جهاز راديو للاتصال وزعت في المناطق "المعزولة" و ضاعفت أجهزة الشرطة من عمليات مراقبة حركة المرور في الطرق و شن حملات التوقيف في التجمعات السكنية الكبرى لمراقبة الهوية و فرض التجول في عدة مناطق.

و يبدو من خلال مختلف الإجراءات التي تتبعناها بأن الوالي العام قام بفتح عدة جبهات، فبعد التجسس و الاستعلام و الاطلاع على الأوضاع، رسم مخططا شاملا لمكافحة الثوار و اجهاض العمل المسلح، جسده في الإجراءات العديدة و المتنوعة، و بعد أن لاحظ بأنه لم يبق ما يرجى من جماعة الوطنيين الذي حاول التفاوض معهم و خلق قوة ثالثة تنافس جبهة التحرير الوطني، تحول إلى سياسة القمع و التصعيد العسكري برفع عدد الأجناد و استقدام الأجهزة الحربية الثقيلة، و الطيران إلى اعتماد الأساليب البوليسية القمعية كمبدأ المسؤولية الجماعية و حالة الطوارئ و المعتقلات و المحتشدات، و كان وراء عدة مبادرات خطيرة مثل المراكز الاجتماعية و مصالح الإدارة المختصة فيما بعد و التي سخرت جميعها لمحاصرة الجماهير في الأرياف و التضييق عليها في محاولة لعزلها عن التيار الوطني الثوري الذي أخذ

يكسب تأييدها بالتدرج و موازاة مع ذلك، لم ينقطع سوستال عن ترديد شعارات المساواة و العدل و السلم و ترقية المسلمين و هي المبادئ التي لخصها في مشروعه الإدماجي.

I. سوستال و سياسته الإدماجية:

ارتبط مصطلح "الإدماج" (Integration) بشخص جاك سوستال منذ ولايته على الجزائر بداية 1955، و حتى بعد رحيله عنها و عودته إلى الحكومة مع الجنرال ديغول في جويلية 1958، بحيث بقي سوستال عنصرا فعالا وسط مجموعة من المستوطنين الغلاة المنادين بـ "الجزائر الفرنسية"، و بإبقاء الوضع القائم تحت غطاء هذه السياسة "الجديدة"، و قد أسالت سياسة الإدماج الكثير من الحبر، و عرفت مواقفا مختلفة بين مساند و معارض، و راح كل طرف يمنحها تفسيرا خاصا[41].

فنظرية الإدماج التي جاء بها سوستال و اعتمدها و دعمها رئيس الحكومة إدغار فور، قد عرفت تفسيرات مختلفة، و حسب فرانسوا ميتران فإنه "ليس من « السهل شرحها لأن "المفعول" شديد جدا بالنسبة للبعض و ضعيف للبعض الآخر و أن "هذه السياسة تتضمن إرادة لمنح فرص في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي و الإداري لكل الذين يولدون على الأرض الجزائرية" »

و بعد مرور ثمانية أشهر عن أحداث الثورة، أمام تطور الوضع السياسي في فرنسا و العسكري في الجزائر، اضطرت الحكومة الإبقاء [42] على مشروع الإدماج بدلا عن أي حل آخر، و رأت بأن هذا الإدماج لا يجب أن يكون ذلك الذي يرفضه الجزائريون و لا الفرنسيون و هو في منظورها، يقع بين سياسة الاندماج (Assimilation) و النظام الفدرالي، و مضمونه يمكن أن يجمع بين محاسن و امتيازات هذين الحلين.[43]

كما اعتبر جاك سوستال منظرا لهذه السياسة، و كان من أكبر المروجين لها منذ أن حل بالجزائر كوالي عام عليها. و قد تعلق كثيرا بهذه السياسة و راهن عليها لنجاح مهمته في الجزائر و اجهاض الثورة. لدرجة أنه بقي طوال عهدته في الجزائر التي دامت سنة، يدافع عن المشروع، و يشرح مفهومه و يحاول "إزالة عن مضمونه.

و تحدث سوستال عن هذه السياسة في أول خطاب له في الجزائر أمام الجمعية الجزائرية يوم 23 فيفري 1955 حيث صرح "من الضروري أن تجد فرنسا في هذه الأرض مواطنين، ليس فقط بالمعنى القانوني للكلمة بل فرنسيين مدمجين (Inorporés) في ثقافة مشتركة، فلاحين قادرين على العيش بطريقة سوية، عمالا مؤهلين، موظفين و إطارات... [44]"

و يفهم من هذا كله، أن سوستال قدم من فرنسا بعد تشاوره مع رئيس الحكومة السابق ماندس فرانس، ثم رئيس الحكومة [45] الجديد إدغارفور، و بعد استشارته لرفيقه الجنرال ديغول، من أجل انتهاج سياسة محددة و مدروسة في محاولة لإنماء الحركة الثورية في مهدها، و التظاهر بسياسة جديدة لفرنسا و هي سياسة الإصلاحات و الاهتمام بشؤون الجزائريين و خصوصياتهم.

1 مفهومها:

وظف سوستال في شرحه لمعنى الإدماج ثلاثة مصطلحات و هي الشخصية (Personnalité)، المجموعة (Communauté) و المساواة (Egalité) فبخصوص الشخصية يرى بأن سياسة الاندماج (Assimilation) أو التجنيس [46] التي اقترحت في مراحل تاريخية سابقة، كانت تهدف إلى تحويل كل جزائري مسلم إلى فرنسي من فرنسا. دون الأخذ بأصالته تقاليده و أذواقه، أما الإدماج (Intégration) فهو لا يعترف كذلك على دعمها، حمايتها و تطويرها، و الإدماج لا يعني إنكار و محاربة هذه الأصالة، بل أن أهم مبادئ هذه السياسة هو العمل على تطوير هذه الشخصية و دعمها بشتى الطرق، خاصة بتطبيق عدد من الإجراءات الواردة في قانون 1947 مثل فصل الدين الإسلامي عن الدولة، و تعليم اللغة العربية، و إجراءات أخرى في المجال الثقافي[47].

و على المستوى السياسي، تفرض هذه الصيغة إجراء الاصلاح البلدي [48] في الجزائر كما تفرض أيضا إجراء انتخابات في المجلس الوطني [49] (البرلمان الفرنسي)، لأن الجزائر و باعتبارها أرضا فرنسية يجب أن تكون ممثلة في البرلمان الفرنسي، و عليه يجب تنظيم انتخابات بالمجلس و في أقرب أجل ممكن، على أن تكون هذه الانتخابات بين الجزائريين و المستوطنين موحد.

و يبني سوستال مفهومه للإدماج على مبدأ القبول بالواقع الجزائري قبل كل شيء، فلا توجد في نظره أي صيغة سياسية صالحة إن لم تؤسس على معرفة الحقيقة الاجتماعية و البشرية عملا بمقولة : "لن نتحكم في الطبيعة إلا إذا أطعناها"[50].

و قد حدد الوالي العام المبادئ الثلاثة للإدماج في مذكرة وجهها لرئيس الحكومة في 26 جانفي 1956 أي قبيل انقضاء عهدته في الجزائر، حيث جاء فيها:

أ –الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، و ستبقى كذلك.

ب –الشخصية الثقافية و اللغوية و الدينية للجزائر تكون مضمونة.

ت المساواة في الحقوق و الواجبات للمواطنين الفرنسيين في الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني.

و بعد أشهر قليلة من إرساله لهذه المذكرة، عرض سوستال على رئيس الحكومة الجديد غي مولي (Guy Mollet) مبادئ و خصائص سياسة الإدماج و أهم ما جاء في الوثيقة التي بعث بها إليه [51] :

" الإدماج سيجيب على مطلب مزدوج (للجماهير و النخب) على المستوى المادي، فإن دمج و ذوبان اقتصاد الجزائر في الاقتصاد الفرنسي سيضمن تطور الجزائر، و على المستوى المعنوي، سيضع حدا لمركبات النقص التي تتغذى منها الوطنية ".

" و الأهم من هذا كله – يخلص سوستال – هو أن كون الجزائر تتمتع بلا مركزية (Décentralisée) و مزودة بمؤسسات خاصة، سيبقيها أرضا ذات سيادة فرنسية"، شريطة أن تشارك الجزائر بصفة عادلة في ممارسة هذه السيادة بالوسائل العادية للديمقراطية، مثلها مثل أي مقاطعة أخرى[52].

2 أهدافها:

لم تعرف جميع السياسات الأهلية و الصيغ التي وضعتها فرنسا لصالح المسلمين الجزائريين جدالا و ردود أفعال متناقضة مثلما عرفته سياسة الإدماج و نظريتها، و ذلك من قبل الجزائريين و الأوروبيين، و من طرف جميع الأوساط السياسية في فرنسا أو الجزائر، و نظرا لخيبة الجزائريين في عدة مرات من جانب فرنسا التي لم تتوقف عن تكذيب مبادئها التي كانت تعرضها، فإنهم حملوا السلاح في سنة 1954 ليضعوا نهاية لهذا الموقف السلبي[53].

و الواقع أن أهداف هذه السياسة كانت ترمي إلى عزل الجماهير الجزائرية عن الثورة التي كانت تهدد يوميا بخطة امتداد لهيبها إلى الجهات الأخرى من البلاد، و في هذا الإطار، أنشأ سوستال ما سمي آنذاك بمصطلح الإدارة المتخصصة (S.A.S) و أسند إدارتها لضباط الشؤون الأهلية الذين تم استقدامهم من المغرب الأقصى، و كلف هؤلاء بمهمة رئيسية تتمثل في استعادة الاتصال (Le contact) [54] مع الجماهير و الاستعلام لديها بهدف تفجير الحركة الجديدة من الداخل و على مستوى القاعدة.

كما شجع سوستال إنشاء فرق القوم التي أعادت تنظيمها تحت تسمية "الفرق المتنقلة للشرطة الريفية (G.M.P.R) [55]" إذ تمحورت مهمتها في حماية "البرج الإداري" و القرى ضد عمليات جيش التحرير الوطني.

و كان الوالي العام يبحث من وراء كل هذه الترتيبات على مشاركة إدارية للمسلمين في تسيير شؤونهم أو على الأقل أن يتخذوا موقفا سلبيا لإيقاف مسار الثورة الذي كان في أولى خطواته.

و من بين أهداف هذه الإجراءات أيضا، ضم سكان المناطق الملتهبة التي تدعم و تعضد الثوار و ذلك بتقديم وعود بتطبيق المساواة في الحقوق و الواجبات و في جميع الميادين غير أن هذه الجماهير كانت تعيش في "عوز تام لا يوصف" (56) و خاصة في القرى، قد اختارت سبيل العمل المباشر كآخر مخرج لها للتخلص من عبودية الاستعمار (57)

و كانت سياسة الإصلاحات التي حاولت الحكومة الفرنسية عموما تطبيقها ترمي بالدرجة الأولى إلى إبقاء الوجود الفرنسي في الجزائر، و لتجسيد ذلك استعملت مختلف الطرق و الوسائل المتوفرة لديها إلى جانب العمل العسكري للقضاء على الثورة، و كذلك لتفادي امتداد لهيبها إلى باقي أنحاء البلاد، حاولت السلطات الاستعمارية أنه تحتوي فكرة الاستقلال باستخدام أساليب عدة من بينها "البحث عن تعاون مكثف لدى المسلمين لفصلهم عن الثورة، و تقريب المجموعتين السكانيتين بإعادة الثقة للواحدة في الأخرى، و الاثنتان معا في فرنسا".

و قد أبدى سوستال قلقه و انشغاله بمصير فرنسا من دون مستعمرة الجزائر، و خاصة في الميدان الاقتصادي، بحيث راح بعد انقضاء عهدته كوالي عام في الجزائر يشرح في كتابات خلال سنوات الثورة و قبيل استرجاع السيادة الوطنية، آثار و نتائج "انفصال" الجزائر عن فرنسا، إذ يذكر سوستال أن الإجراءات الواردة في خطة الإصلاحات التي أعدها تتطلب في رأيه استثمارات هامة، "و المشكل الحقيقي هو أن نعلم بأن هذه الاستثمارات سيكون لها أثرا ايجابي هاما على فرنسا في المدى البعيد" (58)

و يخلص سوستال إلى التساؤل : "كيف يمكن لفرنسا أن تحافظ على الصحراء إذا ما ضيعت الجزائر؟ أو حتى إذا طردت من آبار البترول و الغاز – بأعجوبة ما – كيف يمكنها أن تنقل البترول و هذا الغاز إلى الساحل عبر جزائر ثائرة ؟". (59)

3 المواقف المختلفة منها:

أ –موقف المسؤولين الفرنسيين:

منذ اندلاع الثورة، فكرت الحكومة الفرنسية التعجيل بدراسة مشاريع الإصلاحات و تبني سياسة جديدة تدعى :"الإدماج" فبعد جولته في بلاد القبائل في مارس 1955، أكد الوالي العام سوستال بأن الإدماج

التدريجي للجزائر في فرنسا يعتبر الحل المستقبلي الوحيد: "لأن الجزائر و بفضل هذا الاتحاد، ستصير نقطة دوران الاتحاد الفرنسي" و دعم ذلك تصريح إدغافور بأن الهدف المنشور هو الوصول إلى إدماج كلي للجزائر، "فمنذ أكثر من قرن و الجزائر تندمج في فرنسا ... و سيحترم هذا الإدماج أصالة الجزائر و شخصيتها المميزة في مجالات اللغة و الدين و سيمنح لجميع السكان نفس الحقوق و الواجبات و الفرص..." [60]

و استبعد إدغارفور فكرة غزو النواب الجزائريين للبرلمان الفرنسي و أكد أن وصول المنتخبين المسلمين إلى البرلمان لا يمثل شيئا من الخروق، لأن التمثيل النيابي في فرنسا لا يرتبط دائما بنسب عدد السكان.

ب -<u>موقف المعارضة و حججها:</u>

بقي الإدماج بالنسبة لعدد من الأطراف، عبارة عن خرافة و مشروع خيالي يستحيل بلوغه، و قد أعلنت مجموعة من الشخصيات من مختلف التشكيلات السياسية معارضتها لهذه السياسة، فبالإضافة إلى أن الإدماج كان يبدو [61] ظاهريا أنه يحمل طابع الأصالة، فهو يثير لدى البعض تخوفات كبيرة، خصوصا ما تعلق بمبدأ إقامة هيئة انتخابية موحدة، و هو ما جعل الرئيس هيريو (Hérriot) [62] يعلن أمام الملأ بأن "فرنسا مهددة بأن تصير مستعمرة – بفتح الميم– لمستعمراتها"[63].

كان رؤساء بلديات الجزائر ضد كل الإصلاحات في تلك الظروف الراهنة، و وصفوا مثل هذه الإجراءات بأنها "مكافأة التمرد" أما فرحات عباس فقد لاحظ أن سياسة "الاندماج" (Assimilation) و مفهومها لم تخلق سوى الخيبة لأنها بقيت في حيز الخرافة و الخيال، و أن هذه التزكية (يقصد بها سياسة الإدماج) لن تعيد لها الاعتبار لدى جماهيرنا المسلمة التي لم تعد تؤمن بها، و كان فرحات عباس أنذاك لازال متشبثا بالحكم الفدرالي.

و رأى الاشتراكيون كذلك أن الإدماج أمر متجاوز لأنه لم يطبق سابقا و هم يرفضون توجها مفروضا بكلمة "إدماج" و التي تغطي سياسة يراد تحديدها و لا يمكن تطبيقها، و من الغريب – حسب أحدهم – أن تتبنى الحكومة الإدماج و تدافع عنه في وقت لم يعد فيه الجزائريون يثقون في هذه السياسة، و من غير المنسجم أن يرفض الجزائريين ما يمنح للتونسيين و المغاربة و هو "الحكم الذاتي".

أما الشيوعيون فهم لا يريدون الإدماج و لا الانفصال بل اقترحوا صيغة "شراكة" (Association) [64] حقيقية في إطار اتحاد فرنسي[65].

و صرح موريس دوفرجي (M Deverger) بأن الخلل الرئيسي لخطة سوستال الجديدة، هو ايمان صاحبها بإمكانية الوصول إلى إدماج شامل للجزائر، و أشارت شخصيات أخرى إلى أن مخرج هذه السياسة غير معقول و يستحيل بلوغه لأنها لا تتجاهل فقط الواقع الجزائري، بل تؤدي أيضا إلى تزييف الهيئات الفرنسية في حد ذاتها.

عموما يعتبر معارضو الإدماج، بأن هذه السياسة تجاوزتها الأحداث و الزمن، و أن هذا الإدماج الفعلي و النزيه يثير ثلاثة اتجاهات متعارضة و متباينة.

- معارضة فرنسا كحضور أكثر من مئة نائب في المجلس الوطني الفرنسي.
- معارضة الأوروبيين في الجزائر "لأنهم سيغرقون وسط الجماهير".
- و معارضة شريحة واسعة من الجزائريين[66]

ث -<u>موقف جبهة التحرير الوطني من سياسة الإدماج:</u>

في الوقت الذي كان فيه ممثل الحكومة الفرنسية في الجزائر الوالي العام يدرس الوضع الناتج عن عمليات أو ل نوفمبر و يبحث عن الحلول، اهتمت جبهة التحرير الوطني و الجماهير المدعمة لها بتمديد الثورة إلى كل التراب الوطني، و كذا حمايتها و دعمها ضد هجمات الأعداء الذين يحاولون خنقها بعرض مجموعة من الحقوق على المسلمين، و تطبيق قانون ميت لا يستجيب للتطلعات الوطنية[67].

و فيما يخص تطبيق الإصلاحات الواردة في قانون 1947، اعتبرت جبهة التحرير الوطني بأن "هذه الإصلاحات لا تتجاوز معا في السذاجة" و أنها لن تقبل أبدا مبدأ المواطنة المزدوجة (La Double Citoyenneté).

و أكدت الجبهة الهدف الذي سطرته لنفسها: "تدمير النظام الاستعماري الرجعي المسيطر و المعادي للوطنية". و وجوب إعادة الطابع الحقيقي للاقتصاد الوطني لأنه غير مؤسس على الحاجيات الخاصة بالجزائر بل خصص المتطلبات الامبريالية[68] و أكدت الجبهة كذلك أن هذه القوانين ذات الطابع الإصلاحي سيرفضها الشعب الجزائري الذي يقاوم بالسلاح. [69]

و يبدو من خلال تناول مفهوم سياسة الإدماج عند جاك سوستال أن هذا الأخير كان يؤمن بالسياسة المسماة "Méltiny – Pot" التي تعني دمج و انصهار عدة مجموعات سكانية في مجتمع واحد [70] و هو

المبدأ الشائع عند الشيوعيين، و قد أراد سوستال أن يقنع الحكومة الفرنسية و مختلف التيارات السياسية في الجزائر و فرنسا بأنه يمكن النجاح في تطبيق هذه السياسة على الجزائر بدمج الأوروبيين و المسلمين في مجتمع واحد و فرض نفس الحقوق و الواجبات على كل فرد.

و بإعلانه عن الخطوط العريضة لإصلاحاته (الإدماج الاقتصادي، التعايش بين المسلمين و الأوروبيين، المساواة في الحقوق و الواجبات، احترام الشخص الجزائري، و الحفاظ على السيادة الفرنسية)، فإن سوستال كان يأمل في ضم النخبة الجزائرية و الجماهير الواسعة و فصلها عن الثورة، مع ضمان أمن و امتيازات الأوروبيين في الجزائر[71].

الخاتمـــــــة

بعد دراستنا و تحليلنا لموضوع بحثنا هذا الذي يحمل عنوان سياسة جاك سوستال الإدماجية ، واهم ما يمكن أن نخلص إليه في هذه الدراسة أن اندلاع الثورة تم بعد أن تحققت لها جملة من الأسباب والعوامل لم تكن قبل هذه الفترة ،وعرفت خلالها الثورة زخما كبيرا وتجاوبا شعبيا عظيما مما جعل الإدارة الفرنسية تستخدم كل قوتها العسكرية والمدنية في محاولة لتوقيف مسار الثورة

ويبدو أن الحكومة الفرنسية قد حددت السياسة الجزائرية الجديدة و المتمحورة حول ضرورة اعتماد القمع العسكري و العمل على إنهاء لهيب الثورة و بالموازاة تبني سياسة إصلاحات من شأنها أن تلهي الجزائريين عن الثورة التي باتت تهدد وجودها،و بعد دلك اختارت رجلا يحسن المناورة السياسية و يتقن أساليب القمع و وجدت في شخصية جاك سوستال الرجل المناسب نظرا لتجربته الطويلة في المصالح الخاصة.

و بمجرد حلوله بالجزائر يوم 15 فيفري 1955، كشف سوستال عن المحور السياسي الذي بنى عليه جميع تصريحاته و مساعيه و هو سياسة الإدماج التي صار أحد أكبر المنظرين فيها و المروجين لها لحل الأزمة الجزائرية و هو يأخذ بعين الاعتبار مصالح المستوطنين الأوروبيين و حقوق المسلمين الجزائريين على حد سواء و شدد على فكرة أن الإدماج يختلف تماما عن سياسة الاندماج إلا أنه صادف عدة عراقيل و معوقات تمثلت في المعارضة الشديدة من مختلف الأطراف .

و من أجل بلوغ المسعى الاستعماري الذي يهدف إلى دمج الشعب الجزائري في فرنسا و إقحامه في مختلف المؤسسات الاستعمارية بغاية الفصل بين الماضي الاستعماري الفرنسي و الجزائر المستقلة ذات

السيادة، جاء الوالي العام ليطبق مشروع إصلاحات شاملة عرفت باسمه و هي خطة سوستال التي تطرقنا إليها بالتفصيل في الفصل الثالث.

لقد كانت خطة سوستال مشروعا شاملا متكاملا يمس جوانب مختلفة سياسة، اقتصادية، اجتماعية و ثقافية و هي تهدف كلها كما سبق و أسلفنا إلى وضع آليات في جميع الميادين قصد إفشال الثورة الجزائرية و الجدير بالذكر أن سوستال كان يراهن كثيرا على مجموعة السياسيين الوطنيين الدين يصفهم بالمعتدلين في نجاح مشاريعه.

غير أن الوالي العام فوجئ في منتصف سنة 1955 بسلسلة من التطورات التي أثرت على مشاريعه و خططه فكان لهجومات 20 أوت 1955 وقعا شديدا على سوستال و نتيجة لتأثيراتها تبلور إصدار الكتلة لائحتها المشهورة و المعروفة بلائحة الواحد و ستين نائبا و فهم الوالي العام أن جبهة التحرير الوطني نجحت في إيقاظ الحس الوطني لدى مجموعة النواب .

هذه التطورات أقنعت سوستال باستحالة نجاح مشروع الإدماج الذي بني عليه كل شيء وانحاز إلى صف غلاة المستوطنين الذين و بعد أن قاطعوه طويلا تقربوا منه و ساندوه بالوسائل الدعائية لا سيما بعد تراجع الحكومة عن دعمها له .

رغم كل ذلك فإن سوستال لم ييأس نهائيا من نجاح مهمته في الجزائر إذ أشرف على عملية العصفور الأزرق و ضاعف من عدد مصالح الإدارة المتخصصة ثم فكر في استخدام الزعيم مصالي الحاج ليخلق منه منافسا للتنظيم الثوري

ومع ذلك فشلت جميع خطط سوستال و سجلت الثورة بالمقابل نجاحا كبيرا المستوى الدبلوماسي عندما أدرجت القضية الجزائرية لأول مرة في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة في دورتها العادية بتاريخ 30 سبتمبر 1955 .

و بقيت خطة سوستال في الأخير معلقة من فعل تطور الأحداث السياسية و العسكرية و لم يفلح صاحبها في تطبيقها رغم كل ما وفره لها من إمكانيات مادية و دعائية.

أما مشروع الإدماج فلم يتمكن هو الآخر من تحقيق الإجماع حول مفهومه وآليات تطبيقه ,و لم يعد يجد تجاوبا عند الحكومة و لا عند الوطنيين المعروفين لدى الإدارة الفرنسية بالمعتدلين واعتبر مشروعا تجاوزه الزمن في نهاية 1955.

الإحالات :

(1) – من مواليد 03 نوفمبر 1912، حيث كان والده بائعا للدراجات ، أنظر :
L'encyclopédie générale.

(2)- Yves courrière, la guerre d'Algérie, le temps des léopards, vol 2, éd, Rahma, Alger, 1993, P15

(3) – عاشور شرفي ، "قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962"، تر : عمار مختار ، الجزائر ، دار القصبة للنشر ،2007 ، ص 196.

(4)- Patrick Eveno et Jean planchais, la guerre d'Algérie, Dossiers et témoignages, éd, la découverte et journal le monde, Paris 1990, P 103.

(5)- محمد العربي الزبيري الثورة الجزائرية في عامها الأول ، نشر دار البعث ، قسنطينة ، ط1، 1984.ص،ص 101–102.

(6) - Jacque soustèlle, aimée et souffrante algerie, éd, plon, Paris, 1956, P2.

(7) -Jacque Soustèlle, Op, Cit, P11.

(8) -Yves courière, Op, Cit, P.P 18-19.

(9)-Jacque Soustèlle, Op, Cit, P3.

(10) –ايفة بريستير "في الجزائر يتكلم السلح نضال شعب من أجل التحري" , تر عبد الله ف. كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1989، ص 138.

(12) -Jean Vaujour, Histoire de la révolution algérienne, « De la révolte à la révolutionné, aux premiers jours de la guerre d'Algérie, », éd, Albin Michel, A Pris 1985, P.P409-410

(13)-Ben Youcef ben Khedda, Abane-Ben M'hidi : leur apport à la révolution algerienne, éd Dahlab, alger 2000, P74.

(14) – خالفة معمري، عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، الجزائر، منشورات ثالة، 2007، ص 228.

(15) – حميد عبد القادر، "فرحات عباس رجل الجمهورية"، الجزائر، دار المعرفة 2007، ص 148.

(16) – مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل و الخارج، الجزائر – القاهرة 1954–1956 و مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، الجزائر، دار القصبة للنشر 2004، ص 43.

(17) -Amar Hamdani, Krim Belkacem, le lion des Djebels, éd, Balland, Paris 1973, P145.

(18)- خالفة معمري، المرجع السابق، ص 145.

(19) -Ferhat Abbas, Op, Cit, P48.

(20) -Claude paillat, deuxième dossier secret de l'Algérie, éd, les presses de la cité, Paris 1962, P157.

(21) -Y, courrière, Op, Cit P45

(22) – محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، نشر دار البعث، قسنطينة، ط1، 1984ص 104.

(24) -Y courrière, Op, Cit, PP 90-91.

[25]- Jean vaujour, Op, Cit P432

[26]J, Vaujour, Op, Cit P 433.

[27]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 105.

[28] -Pièrre Beyssade, la guerre d'algerie 1954-1962. De l'insurréction à la fin de la IV république des Barricades d'alger a la paix d'évian, éd Planéte Paris 1968, P 41

[29] – الزبيري، المرجع السابق ، ص، ص 105–106.

[30]-Y, Courrière Op, Cit, P 105.

[31] -P Beyssade Op, Cit, P 41.

[32]الزبيري ، المرجع السابق ، ص ص 106–107.)

[33] -Y, Courrière Op, Cit, P 103.

[34]– الزبيري، المرجع السابق، ص 107.

[35) -Henri Alleg (et autres), la guerre d'Algérie, les occasions perdues, par J. Douzoun, éd Messidor (Temps actuels) France 1981, P512.

.

[36]الزبيري، المرجع السابق، ص 127)

[37] -Y. Courrière, Op, Cit, PP, 107-108.

[38] – جمال قنان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص 270.

[39] -P. Beyssade, Op, Cit, P41.

[40] -P. Beyssade, Op, Cit, P41

[41]– جاء في هذا التقرير أن "مراقبة الدواوير يضمنها قياد كثيرا ما استتروا برنوسهم الأحمر بالمتر و بأسعار تحدد إداريا و كونهم عزباء ، عن البلاد فهم لا يبحثون سوى عن الثراء على حساب رعاياهم و أغلبهم لا يقطن في دواره، تاركين أموره لحراس الغابة

[42] "الإدماج" لغويا في العربية تعني الإدراج و الإدخال و الضم، أما الاندماج فيعني التداخل و في السياسة توحد السيادتين الداخلية و الخارجية لودلتين أو أكثر.

[43]-Henri Alleg ,Op Cit, P 514

[44]-idem, P 514.

[45] - Le monde du 01-11-1956, P 6.

[46]- Jacque, soustelle, Aimée et souffrante Algérie, éd plon, Paris 1956, P.P264-265

[47]– التجنيس يعني إعطاء جنسية غير الجنسية الأصلية (محدثة).

[48]-Jacque soustelle, Op, Cit P 93.

[49] – يذكر سوستال أنه قام بصياغة مشروع هذا الإصلاح في نص و أرسل به إلى المجالس المتخصصة.

[50]J. Soustelle, la vérité sur l'Algérie (conférence prononcée par M.J. Soustelle le 02 mars 1956), « les conférences des ambassadeurs », Collection dirigée par André David, Paris 1956, P 30.

[51] -Les conférences des ambassadeurs, P 30.

(52) في 7 سبتمبر 1956 انظر :

-Jacque Soustelle, Algérie, le chemin de la paix, éd le centre de l'information sur les problèmes de l'Algérie du Sahara Algérie, le chemin de la paix, P.P 18-19.

(53)Mohamed, cherif sahli, « de l'assimilation »à « intégration une mystification politique »in les temps Modernes, N°119, année 1955, P 610.

(54)- أنظر الملاحق 5، 6، 9، حول توصيات سوستال لموظفي سلك الإدارة في هذا الشأن.

(55) – يعود تاريخ تأسيسها إلى 24 جانفي 1955، و قد أسندت إدارتها بعد ثلاث سنوات لمدير الأمن.

(56) –جاء هذا الوصف في التقرير الذي أعده نواب من فرنسا، و في تقرير ماسبيول (Maspétiol)، و تحدثت عنه أيضا جرمان تيون في كتابها "الجزائر في 1957". أنظر : مراد أعراب، خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955، ص 97.

(57)مراد أعراب، المرجع السابق، ص 98.

(58)Mohamed Bouabsa, Op, Cit, P 29.

59J. Soustelle, Algérie, le chemin de la paix, P 23.

(60)مراد أعراب، المرجع السابق، ص 98.

(61)Mohamed Bouabsa, Op, Cit, PP 12-13.

(62) –رئيس البرلمان الفرنسي من سنة 1947 إلى سنة 1955.

)63(Bernard Droz et Evelyne Lever, Op, Cit P71.

(64) عاد هذا المصطلح مع مجيء الجنرال ديغول الذي عرض حلوله الثلاثة الشهيرة و هي (الإدماج، الشراكة، الفرنسية)

- (65)Hartmut Elsenhans, la guerre d'algerie (1954-1962), la transition d'une France a une autre, le passage de IV à la V république, préface de Gilbert Meynier, éd, Publisud, 1999, P 784

(66) - Le monde du 17-01-1956, P 7.

(67) - Raymond Aron, la Tragédie algérienne, éd Plon Paris 1957, P22.

(68)- Mohamed bouabsa, Op, Cit, P 103.

(69) – جريدة "المجاهد"رقم 04، 1956، ص 4.

(70) – مثلما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن 19م.

(71) - Le Drame Algériens et la Décadence Française, Op, Cit, P63.

الملحق رقم 01

نص قانون حالة الطوارئ 03 أفريل 1955.

Loi N° 55-385 du 3 avril 1955 instituant un état d'urgence et en déclarant l'application en Algérie :

L'assemblée nationale et le conseil de la république ont délibéré,

L'assemblée nationale a adopté,

Le président de la république promulgue la loi dont la teneur suit :

Titre I^er^

Art. 1- L'état d'urgence peut être déclaré sur tout ou partie du territoire métropolitain, de l'Algérie ou des départements d'outre-mer, soit en cas de péril imminent résultant d'atteintes graves a l'ordre publique, soit en cas d'événements présentant, par leur nature et leur gravité, le caractère de calamité publique.

Art. 2- L'état d'urgence ne peut être déclaré que par la loi. La loi détermine la ou les circonscriptions territoriales à l'intérieur desquelles il entre en vigueur. Dans la limite de ces circonscriptions les zones ou l'état d'urgence recevra application seront fixées par décret pris en conseil des ministres sur le rapport ministère de l'intérieur.

Art. 3- La loi fixe la durée de l'état d'urgence qui ne peut être prolongée que par une loi nouvelle.

Toutefois, en cas de démission du gouvernement ou de vacances de la présidence du conseil, le nouveau gouvernement devra demander la confirmation par le parlement de la loi déclarant l'état d'urgence dans un délai de quinze jours francs à compter de la date à la quelle il a obtenu la confiance de l'assemblée national.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit la loi sera caduque.

Art. 5- La déclaration de l'état d'urgence donne pouvoir au préfet dont le département se trouve en tout ou partie compris dans une circonscription prévue à l'article 2 :

1° D'interdire la circulation des personnes des véhicules dans les lieux et aux heures fixées par arrêté ;

2° D'instituer, par arrêté, des zones de protection ou de sécurité où le séjour des personnes est réglementé ;

3° D'interdire le séjour dans tout ou partie du département à toute personne cherchant à entraver, de quelque manière que se soit, l'action des pouvoirs publics.

Art. 6- Le ministre de l'intérieure dans tout les cas et, en Algérie, le G.G, peuvent prononcer l'assignation à résidence dans une circonscription territoriale ou une localité déterminée de toute personne résidant dans la zone fixée par le décret visé à l'article 2 dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre publics des circonscriptions territoriales visées audit article.

En aucun cas, l'assignation à résidence ne pourra avoir pour effet la création de camps où seraient détenues les personnes visées à l'alinéa précédent.

L'autorité administrative devra prendre toutes dispositions pour assurer la subsistance des personnes astreinte à résidence ainsi que celle de leur famille.

Art. 7- Toute personne ayant fait l'objet d'une des mesures prises en application de l'article 5 (3°), ou de l'article 6 peut demander le retrait de cette mesure, sa demande est soumise à une commission consultative comprenant des délégués du conseil général désignés par ce dernier et comportant, en Algérie, la représentation paritaire d'élus des deux collèges.

La composition, le mode de désignation et les conditions de fonctionnement de la commission seront fixés par un règlement d'administration publique.

Les même personnes peuvent former un recours pour excès du pouvoir contre la décision vissée à l'alinéa 1er ci-dessous devant le tribunal administratif compétent. Celui-ci devra statuer dans le mois du recours. En cas d'appel, la décision du conseil d'état devra intervenir dans les trois mois d'appel.

Faute par les juridictions ci-dessus d'avoir statué dans les délais fixés par l'alinéa précédent les mesures prises en application de l'article 5 (3°) ou de l'article 6 cesseront de recevoir exécution.

Art. 8- Le ministre de l'intérieure, pour l'ensemble du territoire où est institué l'état d'urgence, le gouverneur général pour l'Algérie et le préfet, dans le département, peuvent ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacles, débits de boisson et lieux de réunion de toute nature dans les zones déterminées par le décret prévu à l'article 2.

Peuvent être également interdites, à titre général ou particulier, les réunions de nature à provoquer ou à entretenir le désordre.

Art.9- Les autorités désignées à l'article 6 peuvent ordonner la remise des armes de première, quatrième et cinquièmes catégories définies par le décret du 18 Avril 1939 et des munitions correspondantes

et prescrire leur dépôt entre les mains des autorités et dans les lieux désignés à cet effet.

Les armes de la cinquième catégorie remises en vertu des dispositions qui précédent donneront lieu à récépissé. Toutes dispositions seront prises pour qu'elles soient rendues à leur propriétaire en l'état ou elles étaient lors de leur dépôt.

Art.10- La déclaration de l'état d'urgence s'ajoute aux cas visés à l'article 1er de la loi du 11 Juillet 1938 sur l'organisation générale de la nation en temps de guerre pour la mise à exécution de tout ou partie des dispositions de la dite loi en vue de pouvoir aux besoins résultants de circonstances prévues à l'article 1er.

Art.11- La loi déclarant l'état d'urgence peut, par une disposition, expresse :

1° Conférer aux autorités administratives visées à l'article 8 le pouvoir d'ordonner des perquisitions à domicile de jour et de nuit ;

2° Habiliter les mêmes autorités à prendre toutes mesures pour assurer le contrôle de la presse et des publications de toute nature ainsi que celui des émissions radiophoniques, des projections cinématographiques et des représentations théâtrales.

Les dispositions du paragraphe 1er du présent article ne sont applicables que dans les zones fixées par le décret prévu à l'article 2 ci-dessus.

Art.12- Lorsque l'état d'urgence est instituée, dans tout ou partie d'un département, un décret pris sur le rapport du garde des sceaux, ministre de la justice et du ministre de la défense nationale, peut autoriser la juridiction militaire a se saisir de crimes, ainsi que des délits qui leur sont connexes, relevant de la cour d'assises de ce département.

La juridiction de droit commun reste saisie tant que l'autorité militaire ne revendique pas la poursuite et dans tout les cas, jusqu'à l'ordonnance prévue à l'article 133 du code d'instruction criminelle. Si, postérieurement a cette ordonnance, l'autorité militaire compétente pour saisir la juridiction militaire revendique cette poursuite, la procédure se trouve, nonobstant les dispositions de l'article 24, dernier alinéa, du code de justice militaire, portée de plein droit soit devant la chambre des mises en accusation prévue par l'article 68 du code de justice militaire, lorsque la chambre d'accusation saisie n'a pas encore rendu son arrêt, soit devant

La juridiction militaire compétente "*ratione loci*" lorsqu'un arrêt de renvoi a été rendu. Dans ce dernier cas, les dispositions de l'alinéa ci-après sont applicable, et il n'y a pas lieu, pour la cour de cassation, de statuer avant

le jugement sur les pourvois qui ont pu être formés contre cet arrêt. Le tribunal militaire est constitué, et statue, dans les conditions fixées aux deux derniers alinéas de l'article 10 du code de justice militaire.

Lorsque le décret prévu à l'alinéa 1er du présent article est intervenu, et pour toute les procédures déférées à la juridiction militaire, les recours en cassation contre les décisions des juridictions d'instruction, y compris l'arrêt de renvoi, sont suspendus et ne peuvent être exercés éventuellement qu'après l'arrêt ou le jugement de condamnation et s'il y a également un pourvoi contre cette décision.

La cour de cassation statue alors par un seul et même arrêt sur tous les moyens.

Art.13 - les infractions aux dispositions des articles 5, 6, 8, 9 et 11 (2°) seront punies d'un emprisonnement de huit jours à deux mois et d'une amende de 5000 à 200.000 FF ou de l'une de ces deux peines seulement.

L'exécution d'office, par l'autorité administrative, des mesurés prescrites peut être assurée nonobstant l'existence de ces dispositions pénales.

Art.14 - Les mesures prises en application de la présente loi cessent d'avoir effet en même temps que prend fin l'état d'urgence.

Toutefois, après la levés de l'état d'urgence, les tribunaux militaires continuent de connaître des crimes et délits dont la poursuite leur avait été déférée.

TITRE II

Art. 15- l'état d'urgence est déclaré sur le territoire de l'Algérie et pour une durée de six mois.

Un décret, pris en exécution de l'article 2, fixera les zones dans lesquelles cet état d'urgence recevra application.

Art.16- l'état d'urgence déclaré par l'article 15 emporte, pour sa durée, application de l'article 11 de la présente loi.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'état.

Fait à Paris le 3 avril 1955.

Par le président de la république : René Coty, le président du conseil des ministres,

Edgar Faure

Le ministre de défense et des forces armées,

Pierre Koenig

Le ministre des finances et des affaires économiques,

Pierre Pflinlin

Le ministre des travaux publics, des transports et du tourisme,

Edouard Cormiglion- Molinier

Le ministre de l'industrie et du commerce,

André Moria

Le ministre de l'agriculture,

Jean Sourbet

Le ministre de la santé publique et de la population,

Bernard Lafay

Le ministre de la marine marchante,

Paul Antier

Le ministre des postes, télégraphes et téléphones,

Edouard Bonnefous

الملحق رقم 02

مقتطفات من منشور عبان رمضان
الموّجه لمناضلي جبهة التحرير الوطني في جوان 1955

" تجري أحاديث يوميًا وتتأكد حول موضوع محادثات سرّية تتم بين سوستال وعبـــاس، الرائد مونتاي (رئيس الديوان العسكري للوالي العام)، كيوان، ومبعوث من وزارة الداخليـة، ومصالي.

إن الإدارة الاستعمارية، وهي تواصل يوميًا في إرسال الإمدادات للقضـــاء علـــى عملنـــا المسلح، تبحث منذ الآن عن مخرج، فبعد وقت قصير، ستقول لكبار المعمرين أن أســـلوب القوة لم يُجدِ نفعا، فلنحاول الآن مع المرونة

وهي تأمل عن طريق عباس، كيوان، ومصالي، في إيقاف العمل المســـلح لجيـــش التحريـــر الوطني، باعتماد بعض الإصلاحات السياسية، وهنا الخطأ الأكبر. جيش التحريـــر الوطـــني لايعترف لأيّ كان حق الحديث باسمه، ولايسمح سوى لقادة جبهـــة التحريـــر الوطـــني الموجودون في داخل أو خارج الجزائر، أن يتحدثوا باسم الجيش.

وعلى الذين يرغبون في الحصول على الشرف [التفاوض]، أن يشمروا على ســـواعدهم وهذا فقط يمكن للجيش أن يصغي إليهم."

Khalfa Mameri : Abane Ramdane ;Heros de la guerre d'Algerie,ed Rahma,Alger,1992,pp158-159

الملحق رقم 03

برقية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى السلطات الفرنسية بشأن سياسة الإدماج والإصلاحات .

"برقية جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى المراجع السياسية العليا":

بمناسبة المناقشة الطويلة التي وقعت في المجلس الوطني الفرنسي حول القضية الجزائرية وتصادم الأفكار والآراء حول الحلول المقترحة، بعثت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالبرقية التالية لسائر المراجع العليا بفرنسا .

- الحكومة.
- رئيس مجلس الوزراء.
- الوالي العام عن القطر الجزائري.
- الهيئة النوابية.
- رئيس المجلس الوطني.

النص :

جمعية العلماء المسلمين ترى من واجبها استلفات نظركم قبل تصويت المجلس الوطني عن القضية الجزائرية، أن سياسة الإصلاحات غير لائقة، وقد تعدّتها الحوادث بصفة عظيمة، أما

سياسة الامتزاج التي تقاومها الجزائر في شبه إجماع، فهي مخالفة لتعاليم الدين الإسلامي.

فالسياسية الواحية الإتباع هي : سياسة الاعتراف بحقوق الشعب الجزائري وإرضاء رغائبه بالمفاهمة الصادقة مع ممثليه الحقيقيين، وكلّ سياسة تخالف هذه السياسة لا تزيد الهوّة السحيقة التي تفصل بين الجانبين إلا عمقًا واتساعًا.

وتفضلوا بقبول عميق احترامنا.

عن جمعية العلماء
العربي التبسّي
محمد خير الدين
توفيق المدني

احمد بوقجاني ،جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في الحركة الوطنية و ثورة التحرير الجزائرية 1945 – 1956

ارسلت هذه البرقية في شهر اكتوبر 1955